E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعـــي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1999/71/Add.1
27 January 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الخامسة والخمسون
البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت

حقوق الطفل

تقرير المقررة الخاصة عن بيع الأطفال وبغاء الأطفال والتصوير الإباحي للأطفال السيدة أوفيليا كالسيتاس - سانتوس

إضافة

بعثة المقررة الخاصة إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بشأن مسألة الاتجار في الأطفال (٢١-٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٧	٢
أولاً- الحالة الإقليمية	٨ - ١٨	٣
ثانياً- الحالة في البلد	١٩-٢٢	٥
ثالثاً- الحكومة	٢٣-٢٧	٦
رابعاً- الإطار القانوني	٢٨-٣٠	٧
خامساً- حالة الأطفال	٣١-٣٧	٨
سادساً- بيع الأطفال والاتجار بهم واستغلالهم استغلالاً جنسيا لأغراض تجارية	٣٨-٥٠	٩
سابعاً- دراسة حالة إفرادية لسافانخت	٥١-٦٢	١١
ثامناً- مجالات محددة تثير القلق	٦٣	١٣
تاسعاً- الاستنتاجات والتوصيات	٦٤-٦٦	١٤
المرفق- قائمة بأسماء الأشخاص الذين التقتهم المقررة الخاصة في أثناء بعثتها		١٧

مقدمة

١- بدعوة من حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (يشار إليها فيما يلي باسم لاوس)، قامت المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال وبغاء الأطفال والتصوير الإباحي للأطفال بزيارة فيانتيان وسافانخت في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ لدراسة مسألة استغلال الأطفال جنسيا لأغراض تجارية والاتجار بالأطفال في لاوس.

٢- وتود المقررة الخاصة أن تغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرها لما لقيته من تعاون ومساعدة من حكومة لاوس، ما مكنها من مقابلة ممثلي الحكومة، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والحصول على المعلومات والوثائق اللازمة لتقديم تقرير إلى لجنة حقوق الإنسان بطريقة موضوعية ونزيهة.

٣- وتود المقررة الخاصة أيضا أن تشكر المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في فيانتيان على الدعم اللوجستي الذي قدمته لبعثتها.

٤- والتقت المقررة الخاصة خلال زيارتها بموظفين رفيعي المستوى في وزارة العمل والرعاية الاجتماعية، وإدارة المعاهدات والشؤون القانونية، ووزارة العدل، وإدارة المنظمات الدولية، واتحاد الشبيبة الشعبي الثوري، في لاوس، واتحاد المرأة في لاوس، وإدارة الحق في التنمية والعلاقات الخارجية، وممثلي المنظمات غير الحكومية الدولية، وممثلي منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥- وترد في مرفق هذا التقرير قائمة بأسماء الأشخاص الذين التقت بهم المقررة الخاصة في أثناء بعثتها.

٦- ومشكلة الاتجار بالنساء والأطفال التي باتت الآن مشكلة عالمية هي على جانب كبير من الخطورة في منطقة جنوب شرقي آسيا، وعلى وجه أخص في منطقة نهر الميكونغ. ورغم أن لاوس لم تتأثر على ما يبدو بهذه المشكلة بقدر ما تأثرت به البلدان المحيطة بها، اختارت المقررة الخاصة زيارة لاوس لحرصها على استكشاف السبل التي تمكنت بها لاوس من حماية نفسها وأطفالها من التعرض لاستغلال مشابه لذلك الذي واجهه أطفال تلك البلدان، وذلك فيما أخذت لاوس تفتح حدودها للتجارة والسياحة.

٧- ونظرا للقيود المالية وضيق الوقت، لم تتمكن المقررة الخاصة من زيارة عدد من الأماكن يمكّنها من الاضطلاع بدراسة تمثل فعلاً مختلف جوانب وسائر أشكال وقوع الاتجار بالأطفال والاستغلال الجنسي لهم استغلالاً تجاريا، سيما بالنظر إلى الموقع الجغرافي للاوس كبلد غير ساحلي تحده خمسة بلدان. ولذلك اختارت المقررة الخاصة زيارة فيانتيان بغية لقاء مسؤولي الإدارات والوكالات الحكومية المعنية، وزيارة سافانخت كمثال على بلدة حدودية تقع على ضفاف نهر الميكونغ لتقييم آثار الاتجار عبر الحدود بين لاوس وتايلند.

أولا - الحالة الإقليمية

٨- ظهر البغاء كمصدر رئيسي للإيرادات في المدن الكبيرة في جنوب شرقي آسيا، لا سيما في بانكوك، في أواخر الستينات وأوائل السبعينات عندما كان جنود الولايات المتحدة المجازون من حرب فييت نام يزورون البلدان المجاورة. وبعد الحرب احتفظت تايلند خصوصا بسمعتها كمركز جنسي يفد غالبية زبائنه من اليابان وأوروبا وبدرجة أقل من الولايات المتحدة. وحتى الآن يقال إن الجنود السابقين ربما يقومون بما يبلغ ٣٠ جولة جنسية لرجال يتجهون من الولايات المتحدة إلى تايلند والبلدان المحيطة بها[١].

٩- ويُزعم في تقرير صدر مؤخرا عن منظمة العمل الدولية[٢] أن سرعة ازدياد البغاء في جنوب شرقي آسيا بلغت حدًّا جعل البغاء الآن مصدرا رئيسياً للعمالة في المنطقة، وتجلب هذه "الصناعة" إيرادات تتراوح نسبتها بين ٢ و١٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في إندونيسيا وتايلند والفلبين وماليزيا، ويعمل فيها ما بين ٠,٢٥ و١,١ في المائة من مجموع الإناث في البلدان الأربعة. ونظرا للأزمة الاقتصادية الراهنة في المنطقة، أصبحت "السياحة الجنسية" نقطة جذب أرخص من ذي قبل للزائرين الأجانب، ويمكن أن يستمر ازدياد استخدام الأطفال في البغاء بفعل الفقر والبطالة الناجمين عن هذه الأزمة، واللذين يؤديان إلى مزيد من التفكك في الوحدة الأسرية التقليدية، ما يجعل مزيدا من الأطفال يتدبرون أمورهم بأنفسهم.

١٠- والبلدان الستة جميعها الواقعة في شبه جزيرة جنوب شرقي آسيا (تايلند، الصين، فييت نام، كمبوديا، لاوس، ميانمار) تأثرت بالاتجار في النساء والأطفال وباستغلالهم في البغاء.

الصين

١١- في بعض مناطق الصين، وبالأخص في جنوبها، ساهم الاتجاه التقليدي إلى تفضيل المولود الذكر على الأنثى في حدوث اختلال خطير في نسبة الولادة بين الذكور والإناث. ونشأت عن ذلك حالة لا يمكن فيها تلبية طلب الرجال على النساء المؤهلات للزواج تلبية محلية. وتعالج بعض الأسر هذه المشكلة بالبحث عن نساء للزواج من المناطق الأقل تقدما من الناحية الاقتصادية، أو بالبحث عن فتيات من بلدان أخرى بما فيها لاوس. وبات اختطاف الفتيات والبنات مشكلة خطيرة متزايدة في وقت تعمل فيه عصابات إجرامية عديدة لاختطاف النساء أو الاحتيال عليهن بوعدهن بالحصول على عمل وحياة أيسر ونقلهن بعدئذ إلى مناطق بعيدة عن بيوتهن لتسليمهن للمشترين. ولدى وصول هؤلاء النساء إلى الجهة المقصودة يُجبرن على الزواج في أسر جديدة ويتعرضن للاغتصاب. وتشير التقارير إلى أن هذه الممارسات آخذة بالازدياد رغم مواصلة الحكومة الصينية إدانة ومعاقبة المتورطين في ذلك واتخاذها خطوات لمنع هذا الاختطاف.

كمبوديا

١٢- خلصت دراسة منظمة العمل الدولية[٣] إلى القول إنه جرى تهريب ما لا يقل عن ٠٠٠ ٣ فتاة فييتنامية منذ عام ١٩٩٠ إلى كمبوديا لأغراض البغاء، وإن أكثر من ١٥ في المائة منهن كن دون سن ١٥ لدى تهريبهن. وفي فنوم بن، تقدم الخدمات في منطقة البغاء بشكل رئيسي فتيات فييتناميات تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٨ سنة جُلبن من أهلهن أو أقاربهن أو من المهربين واضطُررن بعد ذلك إلى العمل لتسديد تكاليف تهريبهن، إضافة إلى مصاريف أخرى في أثناء السفر من فييت نام إلى كمبوديا. وبعد تسديد جميع الديون، قد تكسب الفتاة ما بين دولارين وثلاثة دولارات من الزبون الواحد بعد أن يحصل صاحب بيت الدعارة على نسبته. ومن بين الزبائن رجال محليون ورجال فييتناميون وكذلك رجال من سنغافورة والولايات المتحدة والصين وماليزيا.

١٣- ووجدت الدراسة أيضاً أن الاتجار لأغراض التسول بات اتجاهاً جديداً في كمبوديا وتايلند، فمعروف أن نحو ٥٠٠ طفل كمبودي يعملون في التسول في تايلند. ويوجد الأطفال المتاجر بهم أيضاً في مواقع البناء وفي المصانع. وفي عام ١٩٩٦، كان يعتقد بوجود قرابة ٠٠٠ ٢٠٠ طفل أجنبي يعملون في تايلند، معظمهم صبيان من ميانمار ولاوس وكمبوديا.

فييت نام

١٤- إضافة إلى التوجه إلى كمبوديا، يتجه الاتجار بالنساء والأطفال الفييتناميين إلى جهات أخرى. وفي تموز/يوليه ١٩٩٨، أُوقف رجل تايواني في مطار تان سون نهات الدولي في فييت نام فيما كان مغادراً إلى تايوان وفي حوزته حقيبة مملوءة بصور ووثائق شخصية لأربعمائة امرأة فييتنامية. ويُزعم أنه كان قد سافر إلى فييت نام مرات عديدة لتنظيم شبكة لبيع النساء الفييتناميات في تايوان. وهؤلاء النساء هن في العادة فتيات ريفيات يغرر بهن بوعد بالزواج من رجل أعمال تايواني ثري.

١٥- وكانت المقررة الخاصة قد اعتزمت الاطلاع على مسألة الاتجار من زاوية النظر إلى بلدين بينهما حدود مشتركة، وفي سبيل ذلك طلبت إلى حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية زيارة البلد لمدة أسبوع واحد قبل زيارة لاوس مباشرة. وتأسف المقررة الخاصة لأن حكومة فييت نام لم تقدم الدعوة إليها لزيارة البلد، فهي تشعر أن هذه الزيارة من شأنها أن تعود بالفائدة على الحكومتين ويمكن أن تجعل هذا التقرير يعرض صورة أدق للمشاكل المختلفة التي تواجه البلدين في هذا المجال.

ميانمار

١٦- يصعب تقدير حجم الاتجار والبغاء في ميانمار لأن الكثير من هذه التجارة هو تجارة سرية للغاية، وفي أحيان كثيرة ينتقل العديد من الفتيات من بيت إلى آخر أو يُجلبن إلى الزبائن مباشرة في الليل تحت إشراف قوادات أو قوادين مختلفين. وكما في البلدان الأخرى قيد البحث، تجبر بعض النساء على ممارسة البغاء لدعم أسرهن، بينما تمتهنه نساء أُخريات في أثناء محاولتهن كسب عيشهن في الشوارع. غير أن عدد المومسات ازداد زيادة مثيرة إثر الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية التي وقعت في ميانمار منذ عام ١٩٩٨ تاركة النساء بصفة خاصة في وضع من الحرمان اقتصادياً واجتماعياً وقانونياً. ويُذكر وجود أكثر من ١٠٠ بيت دعارة في منطقة هباخان وحدها، وهي منطقة تعدين اليشك.

١٧- ويعمل عدد كبير من نساء ميانمار أيضاً كمومسات في تايلند. وقد دخلن تايلند عموماً بصفة غير مشروعة، وهذا، إضافة إلى عجزهن عن الكلام باللغة التايلندية، يعني عادة العمل في نهاية المطاف في أرخص بيوت الدعارة حيث تبلغ نسبة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ٩٠ في المائة. وهناك عوامل عديدة أخرى تحفز النساء من ميانمار على العمل كمومسات في تايلند. فقد اجتذب بعضهن إلى البلد بالإغواء، بينما أجبرت أخريات على ذلك. وتأتي جميع هذه النساء تقريباً من أصول فقيرة لا توجد فيها فرص تعليمية. ويُعتقد أن غالبيتهن من أقليات إثنية[٤].

تايلند

١٨- وتايلند هي الوجهة الرئيسية التي تقصدها آلاف النساء والأطفال الذين يجندون لأغراض الاستغلال الجنسي أو الاقتصادي في جميع أنحاء المنطقة. ورغم أن معظم هؤلاء الأفراد يبقون في تايلند، إلا أن العديد منهم ينقلون إلى بلدان أخرى أغنى من تايلند مثل اليابان. وفي السنوات الأخيرة، بادرت حكومة تايلند إلى اتخاذ عدة تدابير لتحسين هذه الحالة، فاعتقلت أصحاب بيوت الدعارة وزبائنها بدلاً من المومسات، وجعلت ممارسة الجنس مع طفلة ممارسة تخضع لعقوبة السجن وفرض الغرامات، وقدمت لعدد من الفتيات "الأكثر تعرضاً لهذا الخطر" منحاً دراسية في مدارس داخلية.

ثانياً- الحالة في البلد

١٩- كان هذا البلد في السابق مستعمرة فرنسية ونال استقلاله في عام ١٩٥٣، وأصبح يعرف في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. ويقع هذا البلد في وسط شبه جزيرة جنوب شرقي آسيا وهو بلد غير ساحلي تقع على حدوده فييت نام وتايلند وكمبوديا والصين وميانمار. وتبلغ مساحته ٨٠٠ ٢٣٦ كيلومتراً مربعاً، ويقرب عدد سكانه من ٥,٤ مليون نسمة. ويبلغ عدد سكان العاصمة فيانتيان ٠٠٠ ٥٠٠ نسمة.

٢٠- وكانت لاوس حتى نهاية الثمانينات بلداً معزولاً نسبياً حتى عن أقرب جيرانه. ولم تقم بينه وبين البلدان الأخرى إلا تجارة ضئيلة جداً، ولم يشهد البلد فعلياً سفراً إلى داخله أو منه سواء لمواطني لاوس أو للأجانب. بل كان قائماً في البلد إلى وقت قريب في عام ١٩٩٤ نظام أذون المرور داخل البلد. فلم يكن ممكناً لمواطني لاوس السفر من مقاطعة إلى أخرى ما لم يكونوا قادرين على إثبات وجود سبب وجيه لرحلتهم؛ بل إن على موظفي الحكومة الحصول على إذن المرور هذا. وفي عام ١٩٩٤، رفعت الحكومة القيود المفروضة على السفر الداخلي للمواطنين وللزائرين الأجانب باستثناء مناطق غير محددة محظورة أو غير آمنة. ومن الممكن الآن أن يحصل معظم سكان لاوس بيسر على جوازات للسفر وأذون خروج من وزارة الخارجية للسفر الشخصي إلى الخارج. أما أُذون عبور الحدود لسكان لاوس لزيارة تايلند فهي متاحة لدى لجان القرى المحلية مقابل رسم ضئيل، وتسمح الحكومة للناس بالهجرة إلى الخارج.

٢١- تعتبر لاوس بلداً من أقل البلدان نمواً في منطقة جنوب شرقي آسيا، لا سيما بالمقارنة مع تايلند، هذا البلد الجار الذي يشاطر لاوس أطول حدودها (٢ ٠٦٩ كيلومتراً) والذي تربطه بلاوس أوثق الصلات الثقافية واللغوية. وتتراوح نسبة السكان الذين يعملون في قطاع الزراعة ما بين ٨٥ و٩٠ في المائة، ولكن الإصلاحات الاقتصادية التي شهدها العقد الماضي أدت إلى نمو اقتصاد السوق المفتوح للاستثمار الأجنبي. ولاوس التي أصبحت عضواً في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في تموز/يوليه ١٩٩٧ تشهد في الوقت الحاضر عملية مكثفة من التغيير السريع اقتصادياً واجتماعياً، وقد أخذت تدخل في مشاريع تجارية مع البلدان المحيطة بها.

٢٢- وبالنظر إلى الموقع الجغرافي للاوس في وسط المنطقة حيث تحدها خمسة بلدان فإنها تحتل موقعاً فريداً من نوعه لأنه يوفر طرقاً اقتصادية رئيسية في المنطقة. ولم يبلغ إجمالي طول شبكة الطرق في لاوس إلا ٣٠٠ ١٣ كيلومتراً في عام ١٩٩٤، وكانت نوعيتها سيئة إذ بلغت نسبة الطرق المسفلتة منها ٢٠ في المائة فقط. وفي أثناء موسم الأمطار كثيراً ما يتعذر عبور بقية الطرق التي تمثل ٨٠ في المائة من المجموع. وبحلول عام ١٩٩٦، كاد إجمالي شبكة الطرق أن يتضاعف إذ بلغ ٣٢١ ٢٢ كيلومتراً، ويوجد برنامج نشط لبناء الطرق في جميع أنحاء معظم المقاطعات. ولاوس الآن هي في سبيلها إلى التحول من بلد مغلق إلى بلد مرتبط بغيره من البلدان إذ يجري حالياً بناء طريقين رئيسيين في المنطقة يمتدان من الشمال إلى الجنوب (من الصين إلى البحر جنوبي كمبوديا) ومن الشرق إلى الغرب (من لوانغ برابانغ في لاوس إلى تايلند). وسوف يربط هذان الطريقان بين البلدان الستة جميعها. ويبنى حالياً جسر على نهر الميكونغ لربط سافانخت في لاوس بتايلند. ويجري إنشاء شبكات للكهرباء في المناطق الريفية. وتقدر الحكومة أن الهياكل الأساسية الجديدة سوف تصل إلى المجتمعات المحلية خلال فترة خمس سنوات.

ثالثاً- الحكومة

٢٣- تعمل حكومة لاوس على ثلاثة مستويات هي: المحافظة والقضاء والقرية.

٢٤- وفي أعقاب القمة العالمية للطفل في عام ١٩٩٠، وقعت الحكومة إعلان وخطة عمل القمة متلزمة بذلك ببقاء الطفل وحمايته ونموه في التسعينات. وأُنشئت اللجنة الوطنية للأمهات والأطفال برئاسة نائب رئيس الوزراء وأُنيطت بها مهمة حماية الأطفال ورعايتهم وتعليمهم في لاوس. والمهام الرئيسية لهذه اللجنة هي مساعدة الحكومة في تحديد

وتنفيذ السياسات التي ترمي إلى تعزيز الحماية والرعاية للأمهات والأطفال ومساعدة المحافظات في التنسيق بين أنشطتها المتعلقة بقضايا الطفل. ووضعت خطة العمل الوطنية للأطفال وتقوم بمتابعة وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ هذه الخطة والإبلاغ عنه. وتُستكمل أعمال اللجنة الوطنية الآن بلجان أُنشئت على مستوى المحافظة والقضاء للأمهات والأطفال.

٢٥- واتحاد المرأة اللاوسية هو ذراع الحكومة للعمل في أوساط المرأة في تنمية لاوس وفي تمثيل حقوق المرأة. ويتمتع هذا الاتحاد بمركز معادل لمركز الوزارات في الحكومة، ولرئيسته حقوق ومسؤوليات معادلة لتلك التي لوزراء الوزارات الأخرى. وللاتحاد فروع تمتد من المركز إلى القاعدة الشعبية، وقاد الاتحاد تحركات متنوعة منها تنظيم حملات لتقديم المشورة للأسر بشأن أفضل السبل للعيش وتشجيع برنامج التحصين وزيادة الوعي وتثقيف المرأة بشأن أهمية المباعدة بين الولادات.

٢٦- ويعمل الاتحاد مع منظمات دولية مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن مسائل دور المرأة في التنمية والصحة وإيجاد فرص مدرة للدخل وزيادة القدرة على كسب الدخل من خلال مشاريع مثل تربية الخنازير والدجاج والحرف التقليدية.

٢٧- ويشارك الاتحاد أيضاً في الدفاع عن حقوق الطفل، وهنا يعمل على نحو وثيق مع اتحاد الشبيبة اللاوسي والإدارة الحكومية المسؤولة عن قضايا الأطفال والشباب.

رابعاً- الإطار القانوني

٢٨- أصبحت لاوس طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩١ وذلك قُبيل بدء نفاذ دستور جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بموجب المرسوم الجمهوري رقم ٥٥/م ر المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١. وتنص المادة ٢٠ من الدستور على تنفيذ سياسة تتعلق بقضايا الأم والطفل. وبدأ نفاذ قانون الأسرة بالمرسوم الجمهوري رقم ٩٧/م ر المؤرخ ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠؛ وينص هذا القانون على مسؤوليات والتزامات الآباء تجاه أطفالهم.

٢٩- يعرف قانون العقوبات الأطفال بأنهم أولئك الذين هم دون سن ١٨. أما الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١ و١٥ سنة فهم في حل من أي مسؤولية جنائية، ولكن المادة ٤٨ تورد تدابير خاصة تطبق على الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و١٨ سنة.

٣٠- وبموجب قانون لاوس، فإن الحد الأدنى للزواج هو ١٨ سنة في ظل الظروف العادية، وبين ١٥ و١٨ سنة في الحالات الخاصة، ولا يجوز الزواج في أي حال من الأحوال دون سن ١٥. وينص القانون على فرض عقوبات محددة على مرتكبي أفعال التعدي الجنسي على الأطفال، ويفرض عقوبة بالسجن تتراوح بين ٥ و١٠ سنوات للذين يكتشف أنهم يتاجرون بأي شخص أو يختطفونه. وتقبل شهادة الضحايا وأسرهم بوصفها دليلاً قانونياً ويودع الجناة الذين تثبت إدانتهم في السجن وتفرض عليهم غرامات.

خامساً- حالة الأطفال

٣١- تأسف المقررة الخاصة لعدم تمكنها من الحصول على أي بيانات محددة عن عدد الأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي التجاري و/أو الاتجار بهم في لاوس. أما حالة الأطفال الذين هم عرضة لهذا الاستغلال أو الاتجار أو الذين هم من ضحايا هذا الاستغلال أو الاتجار فهي حالة تعتبر عادة لمعظم الأغراض من الحالات التي تقع في الفئة العامة المسماة "الأطفال الذين يواجهون ظروفاً صعبة صعوبة بالغة". وفي عام ١٩٩٥، سمت وزارة الخارجية وزارة العمل والرعاية الاجتماعية بوصفها جهة الاتصال في تنفيذ مشروع لأجل هؤلاء الأطفال. وهذا المشروع الذي يقوم بالتنسيق فيه أيضاً اتحاد المرأة اللاوسية واتحاد الشبيبة اللاوسي يمول من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق انقاذ الأطفال الكائن في المملكة المتحدة وهيئة الخدمة العالمية للكنائس. وأهداف هذا المشروع هي مساعدة وإنقاذ الأطفال الذين يواجهون ظروفاً صعبة صعوبة بالغة، والسعي إلى إيجاد طرق لحماية الأطفال، وتعزيز إعمال حقوق الطفل، ومعالجة المشاكل الاجتماعية، وتطوير الموارد البشرية. والمدخل إلى ذلك في الوقت الحاضر هو عن طريق تدريب مجموعة أساسية من موظفي الحكومة على صعيد القَضاء على المهارات الأساسية لتمكينهم من الاستجابة استجابة أكثر فعالية لحاجات هؤلاء الأطفال.

٣٢- اعتُبر الأطفال في الفئات التالية أطفالاً يواجهون ظروفاً صعبة صعوبة بالغة: الأطفال المدمنون على المخدرات بما فيها استنشاق الغراء؛ وأولئك الذين تسربوا من المدارس؛ وأولئك الذين يوصَفون "بسوء السلوك"؛ وأولئك الذين ارتكبوا أعمال سرقة؛ والمتسولون؛ والطفلات اللواتي يعملن كنادلات في النوادي الليلية؛ واللواتي يعملن في البغاء؛ وغيرهم ممن يواجهون "صعوبات".

٣٣- والهدف الأولي للمشروع، بوصفه مشروعاً تجريبياً في مجال بحوث العمل الاجتماعي، هو جمع البيانات عن الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة صعوبة بالغة في أربع قرى في منطقة سيساتنك في بلدية فيانتيان في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وبعد إنجاز هذا الهدف الأولي كان هدف المرحلة التالية هو تقديم المساعدة إلى الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة صعوبة بالغة بطرق متنوعة منها تقديم ميزانية وأجهزة تعليمية لمساعدة الأطفال في متابعة دراستهم، وبوضع ترتيبات للتدريب المهني للأطفال الكبار مثل التدريب على تصليح السيارات والتدريب على أعمال التجميل وتزيين الشعر. والقصد هو توسيع نطاق هذا المشروع ليشمل جميع محافظات لاوس.

٣٤- وشملت أنشطة مشروع "الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة صعوبة بالغة" أيضاً عقد مؤتمرات على الصعيدين المركزي والمحلي بهدف إطلاع الجمهور على ظروف الأطفال وعلى استغلالهم استغلالاً جنسياً تجارياً على صعيدي العالم ولاوس، وذلك بغية توعية الجمهور بوجوب الأخذ بتدابير مختلفة لحماية حقوق الطفل.

٣٥- وإحدى الصعوبات الرئيسية التي تواجه الأطفال قلّة فرص التعليم المتاحة لهم. ورغم وجود مدرسة ابتدائية من الصف الأول إلى الصف الثالث في معظم القرى، يُضطر الأطفال بوجه عام إلى الذهاب إلى بلدة أخرى لمواصلة

تعليمهم في صفوف أعلى من الصف الثالث. وحتى في الأقضية السبعة في فيانتيان تقلُّ كثيراً فرص دخول المدارس الثانوية. وقلّة فرص التعليم والتدريب المهني بعد المستويين الابتدائي والثانوي لا تترك أمام الأطفال إلا مجال العمل في البيت، وتربية الدجاج، ورعاية الماشية، ورأى معظم أولئك الذين قابلتهم المقررة الخاصة أن ما ينجم عن ذلك من ضجر ورغبة في كسب المال يشكلان حافزاً قوياً للسفر عبر الحدود.

٣٦- بل إن سلوك الأطفال في العلن أخذ يتغير. فشعب لاوس بوجه عام شعب مسالِم جداً ونادراً ما يتورط في أعمال العنف. غير أن هناك حالياً قلق خطير إزاء بدء ظهور العنف في المدارس ونشوء العصابات. كما يشكل الإدمان على المخدرات وتنشُّق الغراء في أوساط الأطفال، ومعظمهم من الصبيان، مشكلة متنامية.

٣٧- أما تورُّط الأطفال في الجنس التجاري فليس ظاهراً جداً في لاوس. غير أن المقررة الخاصة تلقت تقارير تفيد بوجود بعض المؤسسات التي قد تقوم بعمليات سرية في هذا الصدد. وهناك أيضاً بعض التقارير التي تفيد بأن أطفالاً صغاراً تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٤ سنة استخدموا في إنتاج الأفلام الإباحية التي تصدَّر في وقت لاحق إلى خارج البلد. ولا تزال المقررة الخاصة تشعر بقلق بالغ إزاء إمكانية أن تصبح لاوس بصورة متزايدة عرضة لهذه الظاهرة فيما تتحول من الاقتصاد المخطط تخطيطاً مركزياً إلى اقتصاد السوق.

سادساً - بيع الأطفال والاتِّجار بهم واستغلالهم استغلالاً جنسياً لأغراض تجارية

٣٨- إن حالة الاتِّجار بالأطفال تختلف اختلافاً تاماً عن الحالات الأخرى. فالعوامل البيئية والجغرافية تقوم بدور هام في تيسير تدفق الناس انتقالاً من لاوس إلى تايلند. وهذه العوامل ذاتها تقيِّد التدفق إلى بلدان أخرى.

٣٩- في جزء كبير من الحدود الطويلة جداً بين لاوس وتايلند لا يفصل بين هذين البلدين إلا نهر الميكونغ، فيجد الناس سهولة بالغة في العبور من جهة إلى أخرى من الحدود. وفي أثناء فصل الجفاف يتدنى منسوب المياه تدنياً شديداً في النهر الذي يكاد أن يجف تماماً في بعض الأحيان، وفي هذا الوقت يستطيع الناس العبور مشياً على الأقدام. وهذا يعتبر مشكلة كبيرة في الشمال حيث يضيق النهر ضيقاً شديداً.

٤٠- ويبدو أن الاتِّجار الرئيسي في اتجاه تايلند يتم في المناطق الممتدة من فيانتيان إلى سافانخت، ولكن بالنظر إلى أن هذه المناطق هي المناطق التي حصلت المقررة الخاصة على معظم المعلومات منها، يصعب إجراء مقارنة دقيقة بالحالة في مناطق أخرى في لاوس.

٤١- ويبدو أن الأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية في وسط لاوس قد لا يواجهون، في الوقت الحاضر على أقل تقدير، المخاطر نفسها بالنظر إلى البُعد النسبي لمناطقهم وصعوبة الوصول إليها، ولأن السفر حتى بين المحافظات لا يزال أمراً صعباً جداً لأولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية. أما المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من لاوس فهي مناطق جبلية تغطيها أحراج كثيفة، والطرق المؤدية إليها قليلة للغاية.

٤٢- وهناك عامل آخر يحدُّ في الوقت الحاضر من انسياب الانتقال في بعض الأجزاء الجنوبية والشرقية من لاوس، لا سيما حول الحدود مع كمبوديا وفييت نام، وهذا العامل هو وجود الذخائر غير المنفجرة على نطاق واسع، هذه الذخائر التي تقدَّر زنتها بثلاثة أطنان لكل فرد من أفراد سكان لاوس. وتوجد بعض المناطق التي يكاد أن يكون عبورها مستحيلاً. وهذه الأجزاء من البلد تتأثر تأثراً مماثلاً بالألغام البرية، ولا تزال الهياكل الأساسية فيها غير مطوّرة بسبب وجود هذه المخاطر فيها.

٤٣- وتلقت المقررة الخاصة تقارير عن وجود مجنِّدين في بعض القرى، لا سيما في محافظة سافانخت، يقومون بإغواء الأطفال و/أو آبائهم بقصص عن أشخاص عبروا النهر إلى تايلند ويقال إنهم يكسبون مبالغ كبيرة من المال. ونتيجة لذلك، يعبر أطفال كثيرون نهر الميكونغ إما برفقة المتاجرين أو بأنفسهم. وقلة المعلومات عن الأخطار المحتملة التي تنتظر هؤلاء الأطفال كثيراً ما تعني أن الآباء لا يشعرون بقلق زائد على أطفالهم عندما يختارون مغادرة لاوس، وفي بعض الحالات يعود هؤلاء الأطفال بالمال إلى أسرهم.

٤٤- المعلومات الضئيلة المتاحة عن المصير النهائي لأطفال لاوس في تايلند والمستمدة من برامج الإعادة إلى الوطن في المنظمة الدولية للهجرة، ومن التقارير الصحفية، ومن روايات العائدين تشير إلى أن العديد من هؤلاء الأطفال يباعون لعصابات البغاء أو لأغراض العبودية الفعلية في مواقع البناء وفي المعامل وفي الدكاكين.

٤٥- ونشرت إحدى الصحف قصة فتاتين من محافظة خاموان بلاوس كانتا قد استُدرجتا إلى تايلند للعمل بصورة غير مشروعة فأُجبرتا على العمل ٢٢ ساعة في اليوم، ووُضعتا تحت دوش من الماء الساخن لإبقائهما يقظتين، وأجبرهما صاحب العمل عندما حاولتا الفرار على ابتلاع مادة مبيدة للحشرات كعقاب لهما. وبعد أن سمع مدير إدارة الشؤون القنصلية في وزارة الخارجية في لاوس بمحنتهما حث إدارة محافظات الحدود على تنظيم حملة لتحذير الشبان من مخاطر العمل عبر الحدود من خلال قنوات غير قانونية(٥).

٤٦- ولم تتوفر أي معلومات عن الرضَّع من أطفال لاوس الذين يُتاجر بهم لأغراض التبني، أو عن النسبة المئوية للأطفال الذين نجحوا في العيش خارج لاوس بكسب المال في ظروف غير استغلالية.

٤٧- ورغم أن هذا التقرير يركِّز أساساً على الاتِّجار في نقل الأطفال من لاوس إلى تايلند، فإن تايلند ليست البلد الوحيد الذي يقصده الأطفال في هذه المنطقة. فهناك مزاعم عديدة بأن هذا البلد يُستخدم أيضاً كنقطة عبور للتجار الذين ينقلون أطفال جنوب شرقي آسيا إلى بلدان أخرى مثل اليابان وبلدان غربية. وبصفة خاصة، أُبلغ عن خمس حالات وجَّه فيها رجال يابانيون دعوة لفتيات من لاوس لزيارة اليابان برفقتهم. وقد جُلبت هذه الفتيات إلى اليابان بجوازات سفر تايلندية وتعرضن لاستغلال جنسي لبضع سنوات.

٤٨- ويصعب صعوبة بالغة على هؤلاء الأطفال أن يُبلغوا الشرطة المحلية بمحنتهم لأنهم دخلوا البلد بصورة غير مشروعة، ويرجح أن يلقوا المعاملة ذاتها التي يلقاها المهاجرون غير الشرعيين. وتلقت المقررة الخاصة تقريراً عن فتاتين لاوسيتين كان قد ألقي القبض عليهما في تايلند كمهاجرتين غير شرعيتين وسُجنتا في زنزانة مع سجناء ذكور اعتدوا عليهما جنسياً(٦).

٤٩- وفي تايلند، عندما يكون أفراد الشرطة متعاطفين مع الأطفال الذين يجدونهم في هذه الظروف تتدخل منظمات غير حكومية مثل منظمة "إنهاء بغاء الأطفال والتصوير الإباحي لهم والاتِّجار بهم" في قضية هؤلاء الأطفال وتبدأ عملية إعادة الأطفال إلى بيوتهم. وكثيراً ما تيسِّر المنظمة الدولية للهجرة الترتيبات اللوجستية لإعادة المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود، وبعد عودة هؤلاء الأطفال إلى لاوس تحاول منظمات مثل هيئة الخدمة العالمية الكنسية مساعدة هؤلاء الأطفال، وضمان وجود مكان لهم لدى الإفراج عنهم إن كانوا محتجزين فلا يسقطون مجدداً في أيدي مجنِّديهم مباشرة.

٥٠- ورغم صعوبة تجنب إمكانية عودة هؤلاء الأطفال إلى تايلند، تدير هيئة الخدمات العالمية الكنسية مشاريع مختلفة للأطفال المحتجزين، منها مشاريع لتعليمهم مهارات مثل صنع السلال، أو الحصر، أو المحارم بغية توفير بدائل عملية لهم لكسب المال. وفي نهج وقائي، يُضطلع ببرامج مشابهة خاصة بالأطفال الذين لا يزالون في المدارس. فيمكن إرسال الأطفال إلى محلات الحياكة والنجارة في قراهم لتعلُّم مهارات مختلفة، ونُظِّمت أنشطة لما بعد ساعات الدراسة مثل أندية الرقص لملء أوقات فراغ الأطفال. ولسوء الحظ، فإن أنشطة هذه المنظمات غير الحكومية هي أنشطة محدودة جداً بسبب النقص في الموظفين والموارد.

سابعاً - دراسة حالة إفرادية لسافانخت

٥١- زارت المقررة الخاصة محافظة سافانخت بهدف دراسة آثار الاتِّجار عبر الحدود الفاصلة بين لاوس وتايلند لأغراض العمل والبغاء. وتبلغ مساحة سافانخت ٧٧٤ ٢١ كيلومتراً مربعاً وتقع في الجزء الجنوبي من لاوس. ويمتد نهر الميكونغ في غربيها مسافة ٢٠٠ كيلومتراً مكوِّناً الحدود على طول محافظات موكداهارن، وناخونبانوم، وأوبول راساثاني، وأناتشاليرن التايلندية، وتُقسم محافظة سافانخت إلى ١٥ قضاء إدارياً وتوجد فيها ٥٠٠ ١ قرية.

٥٢- والتقت المقررة الخاصة في أثناء وجودها في محافظة سافانخت بالمحافظ، ومسؤولي اتحاد الشبيبة اللاوسي، واتحاد المرأة اللاوسية في منطقة كانثابولي، وممثلين عن قرية بان ناجنغ.

٥٣- وأُبلغت المقررة الخاصة بأن اتحادات الشبيبة في المحافظات والمنظمة غير الحكومية رد بارنا قد اضطلعت بدراسة تتصل بمشروع يتعلق بالأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة صعوبة بالغة، وركّزت هذه الدراسة على ١٥ قرية من ٩٤ قرية في قضاء كاثابولي. أما الاستنتاجات الأولية للدراسة، التي يجري تحليلها في الوقت الحاضر على المستوى المركزي، فتشير إلى وجود مشاكل لدى الأطفال الذين يعبرون النهر للعمل في تايلند، وإلى أن الكثير

من الأطفال والشبان في كاثابولي ليس لديهم عمل، وأن محافظات أخرى على طول نهر الميكونغ تواجه مشاكل مشابهة لهذه المشاكل. وفي واحدة من أكبر القرى في محافظة سافانخت يقرب عدد سكانها من ٨٠٠ ١ نسمة، ذُكر أن ما بين ٥٠ و١٠٠ طفل تركوا بيوتهم للعمل في بانكوك في السنتين الماضيتين. وذكر عضو في اللجنة الوطنية للأم والطفل أن نسبة أطفال البلدات والقرى الحدودية الذين يعبرون النهر إلى تايلند تبلغ ٥ في المائة.

٥٤- وأوضح سكان قرية بان ناجنغ أن الأطفال يعبرون النهر نتيجة لعوامل مختلفة. ففي بعض الحالات يشجعهم آباؤهم على الذهاب، بينما يذهب آخرون بتأثير مجموعات منظمة من المجنِّدين الذين يأتون من تايلند لتشجيع الأطفال على عبور النهر. ويقوم المجنِّدون بتزوير الأوراق اللازمة لهم ثم يسلمونهم لأصحاب العمل في تايلند. أما بالنسبة إلى أطفال كاثابولي الذين يذهبون إلى تايلند، فقد ذُكر للمقررة الخاصة أن شكل التجنيد الأكثر شيوعاً هو عن طريق قريب يأتي من الضفة الأخرى للنهر ويجنِّد طفلين أو ثلاثة هم في الغالب من البنات.

٥٥- وأحد جوانب عبور الأطفال إلى تايلند هو جانب موسمي، إذ يذهب كثيرون من الأطفال في أثناء عطلة الصيف المدرسية إلى تايلند. ويذهب هؤلاء الأطفال في بعض الأحيان لمدة شهر واحد فقط ثم يعودون إلى ديارهم. وكثيرون منهم لا يعودون، ولكن بعض العائدين يتحدثون عن تجاربهم ويتباهون أمام أطفال آخرين بما جنوه من مال، ما يشجع هؤلاء الأطفال على حذو حذوهم في العطلة الصيفية التالية. والعديد من "المؤثرات السيئة" التي تشهدها المنطقة في الوقت الحاضر مثل تنشق الأطفال للغراء يقال إنها مؤثرات جلبها العائدون من الأطفال.

٥٦- واتفق معظم الذين قابلتهم المقررة الخاصة في القول إن طابع العمل الذي يقوم به الأطفال الذين يغادرون المنطقة هو طابع مجهول في نهاية المطاف. أما القلة من الأطفال الذين يتمكنون من إرسال المال إلى أبويهم فمعروف أنهم يعملون في المعامل والمخابز في بانكوك وفي المناطق المحيطة بها، بل يعملون في بعض الأحيان في المناطق القريبة الواقعة عبر النهر.

٥٧- وقد وردت في أحد التقارير قصة صبي كان يعمل في دكان ثم أُرسل إلى دياره بعد أن ضربته سيارة فكسرت ساقيه. وكانت فتاة قد ضُربت ضرباً كاد أن يؤدي إلى إصابتها بالعجز، وأجبر مصنع صغير في بانكوك أطفالاً كثيرين على العمل ما بين ١٤ و١٥ ساعة في اليوم وهم جلوس في مكان ضيق ما أدى إلى إصابة العديد منهم بالعجز(٧).

٥٨- وتجتذب كاثابولي العديد من الشبان من أجزاء أخرى في محافظة سافانخت بوصفها عاصمة المحافظة، ويعتقد هؤلاء الشبان أن هذه المدينة توفر لهم فرصاً أكثر. ويُعتقد أن بعض هؤلاء الشبان قد يتورطون بالعمل في البغاء في المنطقة. ولكن بعدهم عن أسرهم يجعلهم عرضة بصفة خاصة لمحاولات المجنِّدين القادمين من خارج البلد.

٥٩- ويُذكر أنه لا توجد أي بيوت دعارة في سافانخت، وتحاول اتحادات الشبيبة في المحافظة ضمان عدم تورط الشبان في أنشطة غير مشروعة وذلك بفحص الأماكن التي يرتادها الشبان مثل صالات الرقص، والمطاعم الصغيرة، والبارات والدكاكين التي تبيع المشروبات الكحولية، ولكن هذه النقابات ترى أن إمكانية ممارسة البغاء قوية في هذه الأماكن.

٦٠- وأكد الذين التقتهم المقررة الخاصة في أثناء زيارتها إلى سافانخت الحالة المتعلقة بقلّة فرص الحصول على التعليم. فالمدرسة الوحيدة في بان ناجنغ تقسِّم التلاميذ إلى فئتين، فئة تدرس في نوبة صباحية والفئة الثانية تدرس في نوبة بعد الظهر وذلك في محاولة لاستيعاب جميع أطفال القرية، ما يؤدي إلى نصف دوام للتلاميذ. وحتى نصف التعليم هذا لا يتوفر إلا لتلاميذ المرحلتين الابتدائية والثانوية، ولا يقتصر الأمر على الجمع بين الفئتين العمريتين في مدرسة واحدة، بل يأتي إلى المدرسة أيضاً في بان ناجنغ أطفال من القرى المجاورة. أما بعد المرحلة الثانوية فحتى الأقضية لا تستطيع أن تفي بجميع حاجات الأطفال.

٦١- ودخول المدرسة على المستويين الابتدائي والثانوي إلزامي رغم عدم فرض غرامة على الآباء الذين لا يرسلون أبناءهم إلى المدرسة. وتشكل البنات ٧٠ في المائة من تلاميذ المدرسة نظراً لوجود فرص عمل أكثر للأولاد في البيت مثل الاعتناء بالحيوانات. أما الأطفال الذين لديهم أوقات فراغ فيلتقون ويلعبون عادة بجوار المعبد.

٦٢- وأما الصعوبات الرئيسية في قضاء الأطفال لأوقات فراغهم فتنشأ بعد انتهاء فترة السنوات الثلاث من التعليم الثانوي الإلزامي. ولا تتاح فرص دخول المدارس المهنية أو الجامعة إلا لعدد قليل جداً من الأطفال. ومعظم الأطفال ليست لديهم إلا معرفة عامة لا تؤهلهم لكثير من العمل خارج الحقول أو الأعمال البدنية. ويقوم كثيرون منهم بزراعة المواد الغذائية أو تربية الدجاج، ولكن لا تتاح لهم أي فرصة لتعلُّم الجانب التجاري لهذه الأعمال.

ثامناً - مجالات محددة تثير القلق

٦٣- التقارير التي ترد في الوقت الحاضر عن أطفال لاوس الذين ينتهي بهم المطاف في حالات تتسم بسوء المعاملة الشديد هي تقارير غير مألوفة بالمقارنة مع التقارير التي ترد عن بلدان أخرى في شبه جزيرة جنوب شرقي آسيا، ولكن بالنظر إلى نمو الصناعة نمواً مشجعاً جداً في لاوس وتطور الهياكل الأساسية فيها، فإن من الممكن أن تتغير هذه الحالة، ترى المقررة الخاصة وجود بعض أوجه القلق الأساسية التالية:

(أ) سوف تزداد أعداد العمال الذين يفدون إلى مناطق جديدة زيادة كبيرة، ما يحمل معه مخاطر البغاء. وتفرض التنمية في الوقت الحاضر طلباً هائلاً على المعروض من الأعمال اليدوية التي تتسم بالكفاءة ومن العمال المهرة، ويلبي الكثير من هذا الطلب مواطنون أجانب يأتون في الغالب من فييت نام والصين. ويرجح أن يزيد الطلب على الجنس التجاري نظراً لأن الكثير من هؤلاء العمال المهاجرين يعيشون بعيداً عن أزواجهم لفترات طويلة.

(ب) سوف يجلب تدفق الناس إلى مجتمعات محلية كانت معزولة في السابق بعض الآثار السلبية التي ليست هذه المجتمعات المحلية مستعدة استعداداً كافياً لها. وأعرب أشخاص من قطاعات مختلفة من قطاعات المجتمع قابلتهم المقررة الخاصة عن الرأي القائل إن الأطفال وآباءهم عُرضة لإغراءات ترك بيوتهم سعياً وراء وعود كاذبة بفرص عمل أفضل في أماكن أخرى. ويرجح أن يؤثر فتح الطرق بصفة خاصة على فئات الأقليات الإثنية الصغيرة التي قد تكون الأقل استعداداً لمواجهة أثر هذه التغييرات في حياتهم.

(ج) من شأن الهياكل الأساسية الجديدة أن تيسِّر الاتجار بالأطفال عبر لاوس ومنها إلى البلدان المجاورة جميعها.

(د) يمكن أن يكون لمساهمة السياحة في تنمية لاوس جانباً سلبياً. فانضمامها إلى رابطة أمم جنوب شرقي آسيا أدى إلى تخفيف القيود المفروضة على منح التأشيرات، والسياحة مستمرة في النمو بمعدل ثابت. وقد حددت الحكومة عام ١٩٩٩ بوصفه "سنة زيارة لاوس" ويجري حالياً بناء فنادق ومطارات جديدة لاستيعاب الزيادة المتوقعة في عدد السياح. وتشعر المقررة الخاصة بالقلق لأن البلد، فيما يعد نفسه هيكلياً للسياحة، قد لا يكون مستعداً لمواجهة المخاطر والآثار السلبية التي ترافق منافع هذا النمو، لا سيما فيما يتعلق بحماية الأطفال.

(هـ) قد تعتبر لاوس بديلاً جديداً للوجهات التقليدية التي يقصدها السياح لأغراض "السياحة الجنسية" مثل تايلند والفلبين اللتين تتخذان مزيداً من التدابير الرامية إلى مكافحة السياحة الجنسية. وتشمل هذه التدابير فرض غرامات أشد على المخالفين، واعتماد تشريعات بشأن الحصانة من الولاية الإقليمية، وإبرام اتفاقات لتسليم المجرمين مع بلدان المنشأ التقليدية للمخالفين بغية زيادة الصعوبات في وجه السياح الذين يزورون البلدين من أجل الجنس ويعتدون على أطفالهما ثم يهربون دون عقاب. وهذا التطور قد يجعل السياحة الجنسية تستكشف مناطق جديدة مثل لاوس التي قد تعتبر بلداً من الأيسر زيارته لذلك الغرض.

تاسعا- الاستنتاجات والتوصيات

٦٤- ترى المقررة الخاصة أن لاوس تتميز بكونها لا تزال قادرة على التركيز على التدابير الوقائية لحماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء. غير أنه إذا لم توضع هذه التدابير موضع التنفيذ بسرعة كبيرة، وما لم تول الحكومة أولوية لهذه التدابير وتعتمد برامج أنشطة متماسكة، قد يجد البلد نفسه إلى حد بعيد في الحالة نفسها الموجودة في بعض البلدان المجاورة له في آسيا والتي تعاني من انتشار استغلال الأطفال والاعتداء عليهم.

٦٥- وتشجع المقررة الخاصة السعي إلى مبادرات تكون مناسبة بصفة خاصة للحالة الفريدة في لاوس. فمبادرات الرقابة التقليدية على الحدود المستخدمة في بلدان أخرى قد لا تكون فعالة جداً في لاوس بالنظر إلى طول حدودها وسهولة الدخول والخروج إليها، لا سيما الحدود مع تايلند. وقد يتعين استكشاف طرق للتعليم ونشر المعلومات بوسائط خلاف الوسائط التقليدية (الصحافة والإذاعة) وذلك نظرا إلى طوبوغرافيا البلد وقلة موارده.

٦٦- وفيما يلي توصيات باتخاذ إجراءات:

(أ) إنشاء مدارس يسهل دخولها وتدريب المعلمين المؤهلين، على الأقل على المستويين الابتدائي والثانوي؛

(ب) تنظيم حملة إعلامية مستمرة تعم البلد كله بشأن أخطار الاتجار، وممارسات المجنِّدين، وظروف بيوت الدعارة، ومواقع البناء أو غيرها من الأماكن التي تمارس فيها أنواع أخرى من الاستعباد، وذلك بهدف تنوير الآباء والأطفال على حد سواء. وطالما ظلت المعلومات المتعلقة بفرص العمل والكسب في بلد آخر وقصص النجاح التي يرويها العائدون أكثر إقناعاً من المعلومات المتعلقة بالأخطار والمخاطر المتصلة بذلك، يكون الشبان ضحية مخدوعة للمتاجرين بهم؛

(ج) وينبغي أن يكون الهدف من هذه المعلومات هو وصولها إلى مختلف قطاعات المجتمع على أوسع نطاق ممكن: أي إلى الآباء والأطفال وصانعي السياسة وقطاعات الأعمال والعمال المهاجرين على حد سواء؛

(د) ينبغي تعبئة اتحاد المرأة اللاوسية واتحاد الشبيبة اللاوسي وزعماء القرى وسائر قطاعات المجتمع للاضطلاع بحملة الإعلام المذكورة آنفا بغية جعلها تصل إلى أبعد بقاع البلد؛

(هـ) ينبغي إناطة المسؤولية والمحاسبة بالقرى لحماية أطفالها من خلال الرصد واليقظة في حمايتهم من المجنِّدين والتجار؛

(و) وضع جرد بالتشريعات، لا سيما تلك التي تمس حقوق الأطفال وحمايتهم، بهدف تحديد الفجوات التي ينبغي سدها سواء بسن قوانين جديدة أو بتعديل أو إلغاء القوانين القائمة. فبيع الأشخاص والاتجار بهم، وبالأخص الأطفال منهم، ينبغي إدانتهما إدانة لا لبس فيها بوصفهما إهانة لكرامة البشر، وهذا ينبغي أن ينعكس في القوانين الجنائية التي تعاقب الفاعلين؛

(ز) ينبغي إقامة التعاون الثنائي او المتعدد الأطراف مع البلدان الواقعة على حدود لاوس لا سيما تايلند، بما في ذلك تبادل المعلومات على أساس راسخ ومنهجي بغية منع الأطفال منعاً فعالاً من عبور الحدود وتوفير الحماية لمن عبروا هذه الحدود من أن يصبحوا ضحايا؛

(ح) ينبغي مراجعة جميع البرامج الحكومية في مجال التنمية الاقتصادية مراجعة تضمن عدم التضحية بالأطفال في هذه العملية؛

(ط) وجوب إيلاء اهتمام خاص بالأقليات الإثنية التي سيكون أطفالها عرضة بصفة خاصة لا للمؤثرات الأجنبية فحسب بل أيضا للتغيرات السريعة داخل البلد؛

(ي) وجوب إقامة برامج معيشية للشبان الموجودين خارج المدارس، وذلك بالتعاون مع قطاع الأعمال لا كوسيلة لتقديم الدعم للأطفال فحسب بل أيضا كرادع فعال لتورطهم في أي نوع من أنواع الإدمان على المخدرات؛

(ك) ينبغي للدولة التي يقع في إقليمها الاتجار بالطفل أو التي يوجد الطفل المتاجر به في إقليمها أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لمقاضاة جميع الفاعلين؛

(ل) ينبغي وضع إطار تشريعي للتعاون مع المنظمات الوطنية غير الحكومية كشركاء لا غنى عنهم في حماية الطفل.

الحواشي

(١) "أفخاخ تجارة الجنس في تايلند: إناث لا وجود لهن"، Chicago Sun Times، ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٨.

(٢) منظمة العمل الدولية، "قطاع الجنس: الأسس الاقتصادية والاجتماعية للبغاء في جنوب شرقي آسيا"، آب/أغسطس ١٩٩٨.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) المقالة التاسعة عشرة، "صمت قاتل؟ حرية التعبير والحق في الصحة في بورما".

(٥) "إنقاذ فتاتين من مشغل ألبسة في بانكوك"، Vientiane Times، ١٩-٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

(٦) Vientiane Times، ١٤-١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

(٧) "أطفال لاوس في خطر"، Vientiane Times، ١٩-٢١ آذار/مارس ١٩٩٧.

المرفق

قائمة بأسماء الأشخاص الذين التقتهم المقررة الخاصة في أثناء بعثتها

فيانتيان

خموني سوفانثونغ
المدير العام لإدارة الرعاية الاجتماعية
وزارة العمل والرعاية الاجتماعية

فيتدوا نغشانه أكبانلانغ
نائب المدير، شعبة التخطيط والتعاون
وزارة العمل والرعاية الاجتماعية

إمفايفنه فيلايشالون
نائب المدير، إدارة الرعاية الاجتماعية
وزارة العمل والرعاية الاجتماعية

كت كيتيساك
وكيل وزير العدل

فوخاو فومافونغسا
نائب المدير، الإدارة العامة للمعاهدات والشؤون القانونية
جهة الاتصال لحقوق الإنسان

السيد سوكالا
لجنة لاوس للأطفال

خونيفنغ ثامافونغ
نائب المدير الأول، إدارة المنظمات الدولية

خامفاماي سينوفونغ
رئيس قسم الشؤون الدولية
اللجنة المركزية لاتحاد الشبيبة الثوري الشعبي اللاوسي

فيلاسينغ ساثونغنوت
مدير إدارة الرواد
اتحاد الشبيبة الثوري الشعبي اللاوسي

اتحاد المرأة اللاوسية، إدارة حقوق ومصالح المرأة

خاملا زايسومباث
نائبة المدير، إدارة الحق في التنمية والعلاقات الخارجية

خامخونغ فيماتشاك
موظفة في إدارة الحق في التنمية والعلاقات الخارجية

زوين ثي دينجرز
مساعدة برنامج للتنمية الاجتماعية
هيئة الخدمة العالمية الكنسية

ك. س. كريشنا
مستشار برنامج (التعليم) رد بارنا/منظمة إنقاذ الأطفال النرويجية

فالثانا مانوروث
مدير مشروع رياض الأطفال
صندوق إنقاذ الأطفال بالمملكة المتحدة

بريشا بيتلونغ
أخصائية في الإذاعة وتعبئة المجتمعات المحلية
منظمة الأمم المتحدة للطفولة

تيستا مايا
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

آن غلاد فريدريكسن

مسؤولة برنامج
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

كيرتس هندلي
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

باتريكا ماهوني
سفارة الولايات المتحدة
فيانتيان

بريشا بيتلونغ
منظمة الأمم المتحدة للطفولة

طوني ليل
برنامج الأمم المتحدة للإيدز

موريس جابتيد
منظمة الأمم المتحدة للطفولة

جاكي بادكوك
المنسقة المقيمة للأمم المتحدة

جفري أفينا
الممثل المقيم المؤقت لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سافانخيت

إنبونغ خاي يافونغ
محافظ سافانخيت

لينهساثانومي فراسافاث
سكرتير اللجنة التنفيذية لاتحاد الشبيبة اللاوسي

السيد سومشانه شوانغبايخام
سافانخيت

السيد فيلاسينغ ساثونغنوت
مدير إدارة الرواد
اتحاد الشبيبة اللاوسي

السيدة أونيشانه فيتتشانثاراث
رئيسة إدارة تدريب الرواد
اتحاد الشبيبة اللاوسي

السيدة فيانثانوم
نائبة سكرتيرة محافظة سافانخيت

السيدة لينهساي ثانوم
سكرتيرة قضاء كانثابولي
اتحاد الشبيبة اللاوسي

الدكتور فانهماني

السيد فتدوانغشانه

السيدة فيناي
زعيم قرية بان ناجينغ

السيد إنثوني
رئيس اتحاد الشبيبة في قرية بان ناجينغ